المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والبيئة

فرص الاستثمار في قطاع الكهرباء بالمغرب

المنتدى الأول للتعاون العربي الهندي في مجال الطاقة

الرباط، 8 يونيو 2021

محتوى العرض

- الاستراتيجية الطاقية
- أهم مؤشرات قطاع الكهرباء لسنة 2020
- تنظيم قطاع الكهرباء
- الروابط الكهربائية و الاندماج الجهوي للأسواق
- فرص الاستثمار في قطاع الكهرباء بالمغرب
- أهم الإصلاحات أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية لتشجـ
- لتشجيع الاستثمار بالمغرب

الاستراتيجية الطاقية

نموذج طاقي مغربي يعتمد على تعبئة الموارد الطاقية

4 أهداف رئيسية

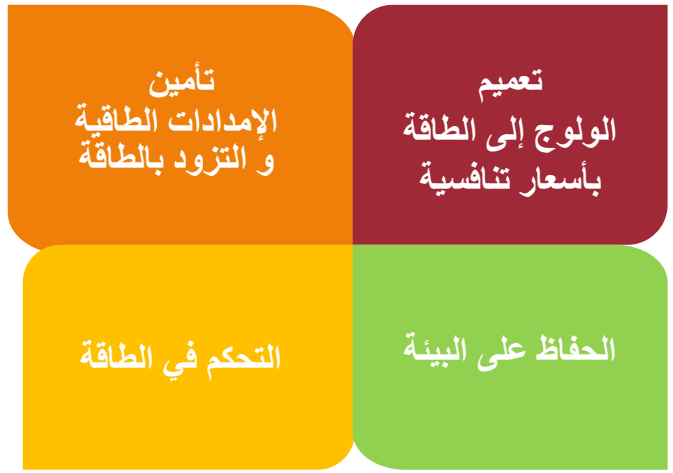

5 توجهات استراتيجية

باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية

تعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد للطاقات المتجددة

جعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية

تعزيز الاندماج الجهوي

التنمية المستدامة

رفع الطموحات المسطرة مبدئيا في مجال الطاقات المتجددة، والمدعوة بذلك إلى تجاوز الهدف الحالي لـ 52 بالمائة من المزيج الكهربائي الوطني في أفق 2030.

تم تحيين البرامج وإطلاق إصلاحات ومبادرات جديدة وتعزيز التعاون لتحقيق أهداف وتوجهات الاستراتيجية الطاقية الوطنية

أهم المؤشرات الطاقية لسنة 2020

القدرة الكهربائية المنشأة:

10 557 ميغاواط

الطلب الصافي على الكهرباء:

38 372 جيغاواط ساعة

الذروة القصوى:

6 440 ميغاواط

حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة:

36,8%

حصة الطاقات المتجددة في تلبية الطلب على الكهرباء (2019) :

19,3%

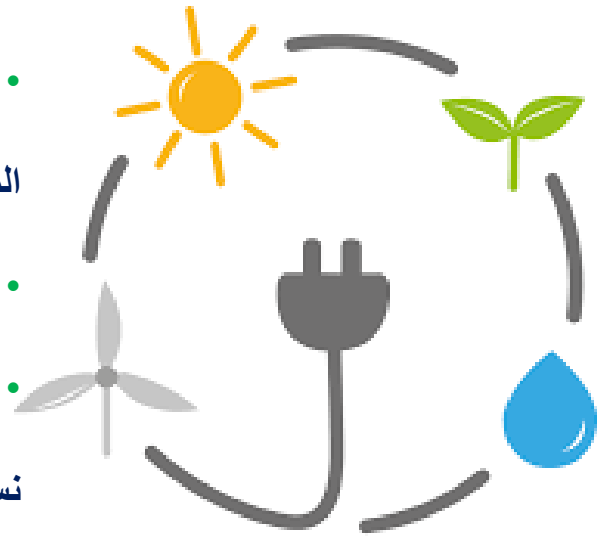

المبادلات الكهربائية مع إسبانيا (2019):

- **الواردات من إسبانيا : 391,395 جيغاواط ساعة**
- **الصادرات نحو إسبانيا: 1229, 379 جيغاواط ساعة**

المبادلات الكهربائية مع الجزائر(2019):

- **الواردات من الجزائر : 134,367 جيغاواط ساعة**
- **الصادرات نحو الجزائر: 224,012 جيغاواط ساعة**

نسبة الكهربة القروية:

99,78%

طول خطوط شبكة النقل الكهربائية: 405 27 كلم

طول خطوط شبكة التوزيع الكهربائية: 541 344 كلم

تنظيم قطاع الكهرباء بالمغرب

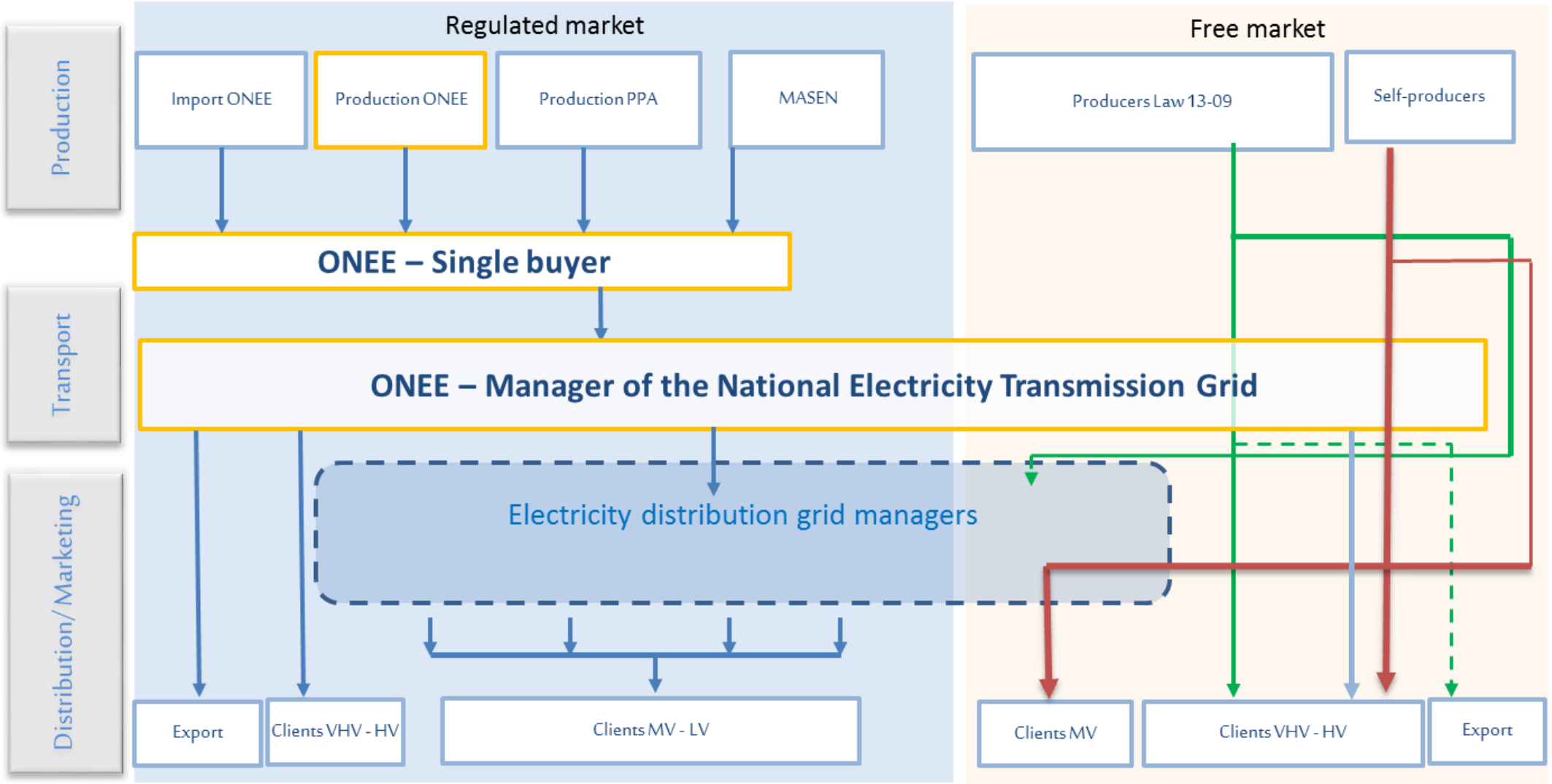

الروابط الكهربائية و الاندماج الجهوي للأسواق

الربط الكهربائي الحالي بين المغرب و إسبانيا

- تشغيل خط من فئة 400 ك.ف سنة 1997.
- التعزيز بخط ثاني من فئة 400 ك.ف سنة 2006.
- قدرة التبادل: 1400 ميغاواط.
- القدرة التجارية: 900 ميغاواط.
- المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب : رابع فاعل في السوق الكهربائية الإسبانية.

مشروع الربط الكهربائي بين المغرب و البرتغال (1000ميغاواط)

دراسة الجدوى في طور الإنجاز

مشروع تعزيز الربط الكهربائي مع إسبانيا بخط ثالث

- التوقيع على مذكرة تفاهم بتاريخ 13 فبراير 2019 تنص على تكليف المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب ونظيره الإسباني، الشركة الكهربائية الاسبانية، للقيام بدراسة وتطوير وإنجاز خط كهربائي ثالث، من أجل تشغيله في أفق سنة 2026.
- اختيار الحل التقني للرفع من القدرة التجارية الحالية من 900 ميجاوات إلى 1550 ميجاوات بتكلفة تقديرية تناهز 158 مليون يورو.

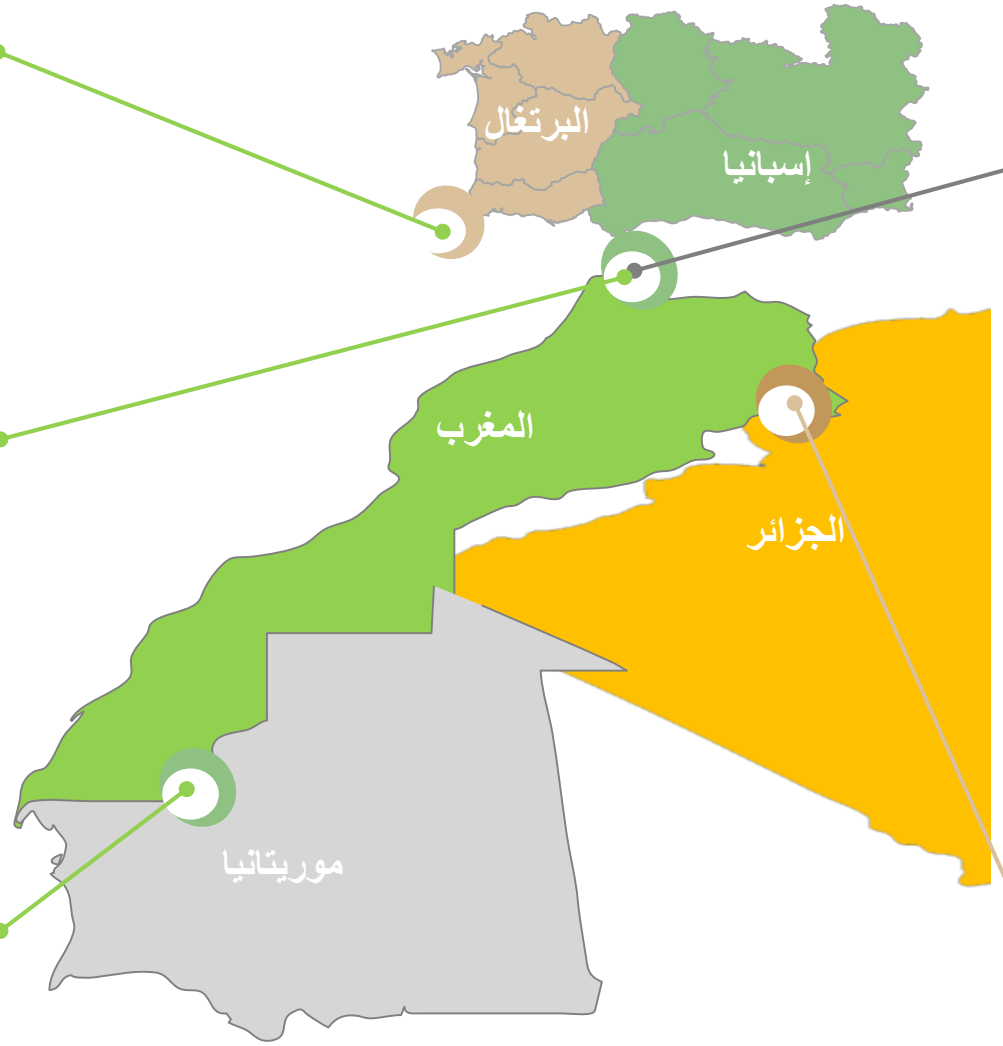

مشروع الربط الكهربائي بين المغرب وموريتانيا

تم إعداد مشروع مذكرة تفاهم، بشأن التعاون الثنائي في مجال الربط الكهربائي بين المغرب وموريتانيا، من أجل تطوير وإنجاز هذا المشروع، وموافاة الجانب الموريتاني بتاريخ 25 نونبر 2020 به قصد إبداء الرأي، على أن يتم توقيعها في مناسبة قادمة تجمع بين البلدين.

الربط الكهربائي بين المغرب و الجزائر

- تشغيل خط من فئة 225 ك.ف سنة 1988.
- تشغيل الخط الثاني من فئة 225 ك.ف سنة 2006.
- التعزيز بخط 400 ك.ف سنة 2009.
- القدرة : 1200 ميغاواط.

الروابط الكهربائية و الاندماج الجهوي للأسواق

مشروع إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء

❖ **إطار المشروع:**

قرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء المتعلقة بالربط الكهربائي

❖ **مشاركة المغرب:**

✓ التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء سوق عربية مشتركة، إلى جانب خمسة عشرة دولة عربية أخرى، على هامش أشغال الدورة 12 للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بتاريخ 06 أبريل 2017؛

✓ إبداء الموافقة الخطية على الصيغة النهائية للاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء.

مشروع تبادل الكهرباء المستدامة بين المغرب و السوق الكهربائية الأوربية

❖ **إطار المشروع:**

التوقيع على إعلان مشترك بين المغرب وأربع دول أوربية : إسبانيا وألمانيا وفرنسا والبرتغال، من أجل تبادل الكهرباء المستدامة، أعربت من خلاله الدول الموقعة عن استعدادها للعمل معا من أجل تطوير خارطة طريق لتبادل الكهرباء المستدامة بين المغرب والسوق الكهربائية الأوروبية.

❖ **تقدم المشروع:**

تم إعداد الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم بشأن خارطة طريق تبادل الكهرباء المستدامة بين المغرب و السوق الكهربائية الأوربية، في انتظار توقيعها في أقرب فرصة.

فرص الاستثمار في قطاع الكهرباء بالمغرب

لتشجيع الاستثمار في قطاع انتاج الكهرباء من طرف الخواص عمل المغرب على توفير الترسانة القانونية المناسبة :

❖ **عقود الامتياز (الإنتاج التعاقدي للكهرباء):**

منذ سنة 1994، السماح بإنتاج الطاقة الكهربائية من طرف الخواص وبيعها للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار عقود الامتياز. وقد بلغت القدرة الإجمالية المنشأة للمشاريع المنجزة في إطار الإنتاج التعاقدي 5064 ميغاواط مع متم 2020.

❖ **الإنتاج الذاتي للكهرباء:**

- إعطاء الإمكانية لكبار المنتجين الذاتيين الوطنيين للكهرباء (الذين تفوق قدرتهم 300 ميغاواط) للولوج إلى شبكة نقل الكهرباء وذلك لنقل طاقتهم المنتجة من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك، وبيع الفائض لمسير الشبكة الكهربائية الوطنية.
- وفي إطار استكمال الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإنتاج الذاتي للكهرباء، تمت بلورة نص قانوني رقم20-73 يحدد شروط وأحكام إعطاء التراخيص من طرف وزارة الطاقة و المعادن و البيئة للراغبين في الإنتاج الذاتي للكهرباء.

❖ **عقد اتفاقيات الاستثمار:** يتم عقد اتفاقيات الاستثمار بالنسبة لمشاريع إنتاج الكهرباء، تخول لمطوري هذه المشاريع الاستفادة من تحفيزات تتجلى في إعفاءات ضريبية وجبائية وغيرها (الإعفاء من رسوم الاستيراد، الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة لمدة 36 شهرًا من بدء النشاط، الاستفادة من نظام عقود التدريب الخاصة بالعمال، مساهمة الدولة في إنجاز البنية التحتية الخارجية لمواقع الاستثمار).

❖ **الإنتاج في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة:** السماح للخواص بتطوير مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة و تسويقها مع حق الولوج إلى الشبكات الكهربائية ذات الجهد المتوسط والجهد العالي والجهد جد العالي و الروابط الكهربائية وذلك في حدود القدرة التقنية المتاحة للشبكة.

فرص الاستثمار في قطاع الكهرباء بالمغرب

المشاريع المبرمجة لإنتاج ونقل الكهرباء:

☆ اعتماد مخطط **أخضر** متعدد السنوات للتجهيز الكهربائي خلال **الفترة 2021- 2024 : 100% من مصادر متجددة**، بتكلفة تناهز 45 مليار درهم.

☆ برمجة، **في أفق 2030**، إنجاز مشاريع لإنتاج الكهرباء ترتكز أساسا على الطاقات المتجددة (الريحية والشمسية والمائية).

☆ لمواكبة هذا المخطط الأخضر وكذا المشاريع من مصادر متجددة ذات طبيعة متذبذبة، تمت برمجة **إنجاز وسائل إنتاج الكهرباء مرنة وخاصة محطات توليد الطاقة عن طريق الضخ وكذا أنظمة تخزين الطاقة بالبطارية.**

☆ و موازاة مع هذا المخطط، تم وضع مخطط للتجهيز المتعدد السنوات للفترة 2021-2024 بتكلفة تناهز 9,77 مليار درهم، يهم **تطوير وتقوية وتوسيع شبكة النقل الكهربائي** يتكون من مراكز تحويلية وخطوط كهربائية تضمن تصريف ونقل الطاقة المنتجة، خاصة من مصادر متجددة، في أفضل ظروف السلامة والنجاعة.

أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية لتشجيع الاستثمار بالمغرب

مشروع القانون رقم 40.19 يغير ويتمم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة تم تقديمه بالمجلس الحكومي يوم 31 دجنبر 2020، يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وضمان انفتاح أكبر على القطاع الخاص للمساهمة في الرفع من حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة لبلادنا لتتجاوز 52 % في أفق سنة 2030.

بلورة مشروع قانون يتعلق **بالإنتاج الذاتي**، بهدف تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي عن طريق تحديد شروطه وأحكامه، وضمان معاملة عادلة و غير تمييزية بين جميع الفاعلين المعنيين بالكهرباء، وكذا تحديد دور مختلف المتدخلين. لقد تم نشر هذا المشروع من طرف الأمانة العامة للحكومة من أجل البحث العمومي في نونبر 2020 ويوجد حاليا قيد مسطرة المصادقة.

anre
الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء
NATIONAL ELECTRICITY REGULATORY AUTHORITY

تفعيل دور الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء عن طريق إعداد نصوص تطبيقية للقانون رقم 48.15 تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن مختلف الأوراش التي تم تنظيمها في هذا الإطار.

أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية لتشجيع الاستثمار بالمغرب

إنجاز الدراسة المتعلقة **بإرساء مدونة الشبكة الكهربائية** الوطنية بهدف تحديد المواصفات التقنية المتعلقة بشروط الربط والولوج وقواعد استعمال الشبكات الكهربائية . حيث تم إرسال الجزء المتعلق بالنقل إلى ANRE من أجل المصادقة عليه ونشره، وتم إرسال الجزء المتعلق بالتوزيع مرفق بمرسوم المصادقة عليه إلى وزارة الداخلية من أجل التوقيع عليه بالعطف قصد وضعه في مسطرة المصادقة.

مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة **بتحديد القدرات الاستيعابية للشبكة الكهربائية الوطنية لاستقبال مشاريع إنتاج الكهرباء** من مصادر متجددة. تم إنجاز المرحلة الأولى من هذه الدراسة، ويتم حاليا إعداد اطلاق المرحلة الثانية لتحديد القدرة الاستيعابية الشاملة المثلى.

إعداد مشروع **قانون يتعلق بتنظيم مهنة الكهربائي** بهدف وضع نظام موحد لاعتماد الأشخاص الذاتيين أو المعنويين لمزاولة مهامهم ويوجد حاليا قيد الدراسة من طرف الأطراف المعنية.

شكرا على حسن انتباهكم

السيرة الذاتية للسيد عبد الرؤوف بن عبو

- مدير الكهرباء بالنيابة بوزارة الطاقة والمعادن والبيئة
- 31 سنة من الخبرة في قطاع الكهرباء
- رئيس قسم المنشآت الكهربائية منذ سنة 2013 بوزارة الطاقة والمعادن والبيئة
- رئيس سابق لمصلحة النقل و الروابط الكهربائية لمدة 8 سنوات بوزارة الطاقة والمعادن والبيئة
- عضو بلجنتي التدقيق الخاصتين بكل من المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب والوكالة الوطنية للطاقة المستدامة
- نقطة الاتصال الوطنية لسوق الكهرباء العربية بجامعة الدول العربية منذ سنة 2012